Document: EB 2009/98/R.4
Agenda: 5(a)(i)
Date: 17 November 2009
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها التاسعة والخمسين

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والتسعون
روما، 15-17 ديسمبر/كانون الأول 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Luciano Lavizzari
مدير مكتب التقييم
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.lavizzari@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها التاسعة والخمسين.

تقرير رئيس لجنة التقييم عن دورتها التاسعة والخمسين

1- يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم خلال دورتها التاسعة والخمسين المنعقدة في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وأما البنود الأربعة التي كانت على جدول أعمالها للمناقشة فهي: (أ) التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق المقيمة عام 2008؛ (ب) تقييم البرنامج القطري لموزامبيق؛ (ج) برنامج العمل الجاري لمكتب التقييم لمدة ثلاث سنوات (2010–2012) وميزانيته لعام 2010؛ (د) مسائل أخرى.

2- حضر الدورة جميع أعضاء لجنة التقييم (البرازيل، وكندا، ومصر، وإندونيسيا، والهند، وآيرلندا، وهولندا، ونيجيريا، والسويد). كما حضرها أيضاً مراقبون من أنغولا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والكاميرون، وفرنسا، وألمانيا، وغواتيمالا، والمكسيك، والمملكة المتحدة. وقد انضم إلى اللجنة في دورتها مساعد رئيس الصندوق لدائرة إدارة البرامج، ومدير مكتب التقييم، وسكرتير الصندوق، ومدير شعبة الميزانية والتخطيط الاستراتيجي، ومدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، بالإضافة إلى عدد من الموظفين الآخرين في الصندوق. كذلك فقد حضر هذه الدورة محافظ مصرف موزامبيق، وسفير موزامبيق لدى إيطاليا وغيرهما من المسؤولين الحكوميين الموزامبيقيين، كما حضرها أيضاً السيد Bruce Murray رئيس فريق استعراض الأقران، والسيد Pieter Stek عضو فريق استعراض الأقران.

التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق المقيمة عام 2008

3- عرض مكتب التقييم النسخة السابعة من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق على لجنة التقييم للنظر فيه. وقد أثنت اللجنة على مكتب التقييم للجودة الممتازة للوثيقة كما لاحظت أن الصندوق هو واحد من المنظمات الإنمائية القليلة التي يصدر عنها تقرير مجمع على هذه الشاكلة بهدف الترويج لكل من المحاسبة والتعلم. وكما هي الممارسة المعتادة، فقد قدمت دائرة إدارة البرامج خلال هذه الدورة استجابة إدارة الصندوق على هذه الوثيقة شفهيا، وكما هو مفهوم فإن الاستجابة المكتوبة سوف يتم عرضها على المجلس التنفيذي للنظر فيها في ديسمبر/كانون الأول 2009.

4- وقد اعترفت اللجنة بفائدة التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول موضوعين من مواضيع التعلم مما تم تغطيته في تقرير هذا العام عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وهما الوصول إلى الأسواق وإدارة الموارد الطبيعية والبيئة. كما أحاطت اللجنة علما بأن المدخل الذي تقدمت به إدارة الصندوق قد تم التطرق إليه من خلال حلقتي عمل تعليميتين في الصندوق نظمها مكتب التقييم في مايو/أيار وكرسهما لهذين الموضوعين. وفيما يتعلق بمسألة التعلم، فقد وافقت اللجنة على اقتراح مكتب التقييم بأن يغطي التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2010 موضوع تعلم واحد، ألا وهو فعالية عمليات الصندوق، ودعت المجلس إلى الموافقة على التوصية المتعلقة بهذا الموضوع والواردة في التقرير.

5- وقد أظهر التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق تحسينات إجمالية في أداء المشروعات التي يمولها الصندوق منذ عام 2002 بالنسبة لغالبية معايير التقييم التي تم تقديرها. وأعربت اللجنة عن رضاها لملاحظة أن المشروعات التي غدت نافذة المفعول مؤخرا اتصفت بأداء أفضل من الجيل الأقدم من عمليات الصندوق. وفي الوقت ذاته، تم الاعتراف بأنه لا بد من توخي الحذر في تفسير مثل هذه

النتائج خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن عددا معتبرا من المشروعات المقيمة لم تظهر إلا أداء مرضيا إلى حد ما. وأما الأداء المتعلق بالترويج الابتكاري فقد كان إيجابيا على الرغم من أنه لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام لمسألة التكرار وتوسيع النطاق. وبصورة مشابهة، فقد أظهر الأداء فيما يتعلق بالاستدامة تحسنا مستقرا منذ عام 2002 على الرغم من أن المجال متاح للمزيد من التقدم.

6- وقد اعترف الأعضاء أيضاً بإمكانية أن يسهم الصندوق أكثر في تحسين أداء الحكومات إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ذلك يمثل عاملا حاسما في ضمان التنمية الزراعية والريفية المستدامة. وينطوي ذلك على دعم تنمية القدرات المؤسسية وعلى صياغة السياسات المناصرة للفقراء وتعميم التمايز بين الجنسين.

7- وقد وافقت اللجنة على التوصيات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة وبالوصول إلى الأسواق كما وردت في الوثيقة. وبناء عليه، توصي اللجنة بأن يصادق المجلس التنفيذي وأن تدرج إدارة الصندوق التوصيات الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة في استراتيجية الصندوق المتعلقة بهاتين القضيتين لعرضها على المجلس التنفيذي في عام 2010. علاوة على ذلك، فلا بد من تنفيذ التوصيات الخاصة بالوصول إلى الأسواق في إطار العمليات المؤسسية القائمة حاليا بما فيها من خلال الإعداد للاستراتيجيات القطرية وتصميم المشروعات.

8- وقد أكدت اللجنة على أهمية أن يضافر الصندوق جهوده في تعزيز حضوره القطري. وحيث أن الصندوق قد لا يكون قادرا على إيجاد حضور له في جميع البلدان التي يعمل بها، فهنالك خيار اختبار النموذج الشبه إقليمي، مما يعني تغطية عمليات الصندوق أيضاً في البلدان التي تجاور البلد التي يكون فيها للصندوق حضور قطري قائم. إلا أن اللجنة وجدت أن ذلك يتطلب تفكيرا معمقا وتخصيصا للموارد المالية والبشرية الكافية.

9- وفيما يتعلق بالخاصية الجديدة التي أدرجت في التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لهذا العام ألا وهو الفصل المتعلق بالجودة عند الإدراج، فقد أكدت اللجنة على ضرورة ضمان ألا تكون هذه الخاصية بمثابة ازدواجية للجهود التي تبذلها إدارة الصندوق. وفي الوقت نفسه، فقد لاحظت اللجنة أن تحليل مكتب التقييم كان من منظور مستقل وغطى جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومجموعة مختارة من المشروعات الموافق عليها في عام 2008 بطريقة شمولية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار مكتب التقييم إلى أنه وبخلاف نظامي ضمان الجودة وتعزيز الجودة اللذين تتبعهما إدارة الصندوق، فإن الجودة عند الإدراج الواردة في التقرير السنوي في نتائج وأثر عمليات الصندوق تهدف إلى توفير صورة شمولية للتعلم تغطي جملة كاملة من الاستراتيجيات القطرية الجديدة والمشروعات الموافق عليها عوضا عن تركيزها على استراتيجيات قطرية معينة أو مشروعات إفرادية.

10- وأكدت اللجنة أن جهود الصندوق في الترويج لإدارة الموارد الطبيعية وفي معالجة تأثيرات تغير المناخ يجب أن يعزز بعضها البعض. ومن شأن ذلك أن يضمن التطرق إلى قضايا تغير المناخ بطريقة شاملة ضمن سياق كلي لجهود إدارة الموارد الطبيعية التي يبذلها الصندوق.

11- كما ناقشت اللجنة أيضاً الحاجة لأن تفكر إدارة الصندوق مليا في تبني نهج متمايز في تخصيص الموارد الإدارية لتنمية الاستراتيجيات القطرية وإعداد المشروعات والإشراف عليها ودعم تنفيذها. وسيكون

العامل المحدد في مثل هذه المخصصات هو تعقد السياق القطري – أي البلدان التي لديها سياق محفوف بالتحديات سواء لجهة ضعف السياسات أو القدرات المؤسسية على سبيل المثال.

تقييم البرنامج القطري لموزامبيق

12- عند مناقشتها لتقييم البرنامج القطري لموزامبيق، أثنت اللجنة على التقييم الذي أعده مكتب التقييم بصورة جيدة وعبرت عن موافقتها بصورة عريضة على النتائج والتوصيات الرئيسية التي خلص إليها هذا التقييم.

13- وقد نقل ممثل حكومة موزامبيق رضا حكومته الإجمالي على التقييم. كما أكد أيضاً على أهمية أن يعزز الصندوق من حضوره القطري في مابوتو، وسلط الضوء على حقيقة أن الحكومة تعتبر الصندوق أحد شركائها الاستراتيجيين في معركتها ضد الفقر وجهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

14- وقد لاحظت اللجنة الانتشار الكبير لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز في البلاد والتبعات المحتملة له على القوى العاملة. ودعت إدارة الصندوق والحكومة إلى النظر في نهج يمكن لها أن تسهم في التخفيف من أثر فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز على الزراعة في المستقبل.

15- كما لاحظ أعضاء اللجنة أيضاً أن بإمكان الصندوق أن يسهم في الترويج للتعاون ما بين بلدان الجنوب سواء لجهة المساعدة التقنية أو تقاسم المعارف، وبشكل خاص بالنسبة للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية مثل البرازيل.

16- وأكد أعضاء اللجنة على أهمية أن يولي الصندوق اهتماما خاصا للحد من الوقت الفاصل بين الموافقة على القروض ونفاذ مفعولها لتعزيز فعالية وكفاءة عملياته في البلد، إلا أنه لوحظ أن مثل هذه المسألة تتحسن على ما يبدو كما هو واضح من برنامج الترويج للأسواق الريفية الذي تم إطلاقه مؤخرا والذي أعلن عن نفاذ مفعوله ضمن سبعة أشهر فقط من موافقة المجلس التنفيذي عليه.

17- وتركزت المناقشات أيضاً على استدامة فوائد المشروعات، وهو مجال كان فيه أداء المشروعات التي يمولها الصندوق في موزامبيق أضعف نسبيا من المتوسط بالنسبة لعمليات الصندوق في جميع الأقاليم. وبهذا الصدد فقد سلطت اللجنة الضوء على أهمية التفكير في الطرق والوسائل التي تعزز الاستدامة، وبخاصة في البرنامج القطري لموزامبيق، والذي ينطوي على تنامي الشراكة مع القطاع الخاص.

18- وأخيرا أوضح مكتب التقييم وإدارة الصندوق أن تقييم البرنامج القطري هو نمط حاسم من التقييم لأنه يقدر أداء وأثر الشراكة بين الصندوق وبين الحكومة المعنية، ويولد الدروس ولبنات البناء للإعداد لبرنامج جديد للفرص الاستراتيجية القطرية.

برنامج العمل الجاري لمكتب التقييم لمدة ثلاث سنوات (2010–2012) وميزانيته لعام 2010

19- ناقشت لجنة التقييم برنامج عمل مكتب التقييم الجاري لفترة ثلاث سنوات (2010–2012) وميزانيته المقترحة لعام 2010. وقد رحب أعضاء اللجنة بقيام مكتب التقييم بالتطرق للتعليقات الرئيسية التي أدلت بها اللجنة على وثيقة الاستعراض الأولي التي عرضت عليها في دورتها السابعة والخمسين في يوليو/تموز 2009. وقد تم التأكيد للجنة بأن المشاورات قد جرت بما فيه الكفاية بين مكتب التقييم وإدارة

الصندوق لتطوير برنامج العمل، وأعربت اللجنة عن موافقتها العريضة على أولويات مكتب التقييم وبرنامج عمله وميزانيته لعام 2010.

20- وبصورة خاصة، أكدت اللجنة على الحاجة لأن يكون التقرير النهائي لاستعراض الأقران الخارجيين الذي تقوم به فريق التعاون في مجال التقييم جاهزا للنظر فيه بحلول دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2010. وبصورة مشابهة، فقد رأى الأعضاء بأن التقييم المشترك مع مصرف التنمية الأفريقي عن سياسات وعمليات الصندوق هو تقرير أساسي، وتطلعت إلى مناقشته في كل من دورة اللجنة ودورة المجلس التنفيذي اللتين ستعقدان في ديسمبر/كانون الأول 2009.

21- وفيما يتعلق ببرنامج عمل مكتب التقييم لعام 2010، أوضح المكتب أنه وبناء على طلب اللجنة والمجلس التنفيذي فإنه سيعمل على تقييمين على مستوى المؤسسة عام 2010: وهما التمايز بين الجنسين والقطاع الخاص. وقد تطلب ذلك تأخير البدء في تقييم البرنامج القطري لهايتي، واستبدال تقييم البرنامج القطري للصين بتقدير ذاتي تقوم به دائرة إدارة البرامج. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، فقد وفر مكتب التقييم المدخلات المنهجية لكي تقوم دائرة إدارة البرامج بتصميم التقدير الذاتي. وسوف يقوم باستعراض مسودة التقرير النهائي والتعليق عليها.

مسائل أخرى

22- نظرت لجنة التقييم في خمسة مواضيع تحت هذا البند من جدول الأعمال وقد تضمنت: (1) محاضر الدورة السابعة والخمسين للجنة التقييم؛ (2) الطلب الذي تقدمت به شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية بإعفائها من التقييم المرحلي لمشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا في موزامبيق؛ (3) العرض المتوقع عن التقييم المشترك للصندوق ومصرف التنمية الأفريقي في دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009؛ (4) إعادة جدولة التقييم المؤسسي لقدرة الصندوق على الترويج للابتكارات المناصرة للفقراء والقابلة للتكرار كي تناقشه اللجنة والمجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2009؛ (5) عملية إعداد تقرير رئيس لجنة التقييم الذي يقدم إلى المجلس التنفيذي.

23- وبناء على التعليقات التي وردت، فقد تبنت اللجنة محاضر منقحة للدورة السابعة والخمسين للجنة التقييم.

24- وبالنسبة للموضوع الثاني، فقد أعربت اللجنة عن رضاها لقيام تقييم البرنامج القطري الأخير لموزامبيق بتقدير مشروع مصايد الأسماك الحرفية في ضفة سوفالا بالتفصيل وتصنيفه على أنه مرضٍ. ومع أخذ ذلك بعين الاعتبار وبناء على التوضيحات التي أدلت بها شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية، فقد أوصت اللجنة المجلس التنفيذي بأن يمنح الشعبة إعفاء من إجراء التقييم المرحلي للمشروع، وأن يسمح لها بمتابعة تصميم المرحلة الثانية من هذه العملية بدون أن يتم تقييمها من قبل مكتب التقييم.

25- وفيما يتعلق بالعرض المخطط له للتقييم المشترك مع مصرف التنمية الأفريقي في دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول، فقد لاحظت اللجنة جدول الأعمال المكتظ للمجلس، وأشارت إلى أنها تفضل أن يكون عرض هذا التقييم في سياق رسمي للمجلس التنفيذي شريطة إتاحة الوقت الكافي لمثل هذا الحدث. وعلى أية حال، وإذا كان ذلك متعذرا وبسبب أهمية هذا التقييم، فالخيار الثاني المتاح هو تنظيم ندوة دراسية غير رسمية لمدة نصف يوم قبل دورة المجلس التنفيذي.

26- كذلك فقد أدى ازدحام جدول أعمال كل من لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في دورتيهما في ديسمبر/كانون الأول 2009 إلى أن توصي اللجنة بأن يتم النظر في التقييم المؤسسي لقدرة الصندوق على الترويج للابتكارات المناصرة للفقراء حتى دورة اللجنة ودورة المجلس القادمة في أبريل/نيسان 2010. ومن شأن ذلك أن يساعد على التخفيف من ازدحام جدولي أعمال اللجنة والمجلس في دورتيهما في ديسمبر/كانون الأول وأن يوفر لهاتين الهيئتين الرئاسيتين المزيد من الوقت للنظر في هذا التقييم المؤسسي.

27- وأخيرا وبهدف ضمان النقل الدقيق لما يسود مناقشات اللجنة إلى المجلس التنفيذي، فقد تم الاتفاق على أنه وبالإضافة إلى العرض الشفهي المعتاد للنقاط الهامة والقرارات المتخذة الذي يقدمه رئيس اللجنة في نهاية النظر في كل بند من جدول أعمالها، فإنه سوف يوزع أيضاً موجزاً مكتوباً عن الموضوع نفسه على الأعضاء لتيسير رجوعهم إلى الموضوع. وسيشكل هذا الموجز المكتوب الأساس الذي يرتكز إليه رئيس اللجنة في إعداد تقريره المكتوب كي ينظر فيه المجلس التنفيذي.